

## تعيد حريتها

تشكيلات الحشد الشعبي التي تشكلت بعد إعلان الجهاد الكفائي من قبل المرجع السيد علي السيستاني. وفي هذا الإطار، أكد المتحدث باسم وزارة الدفاع، محمد العسكري إمكانية تشكيل جيش رديف في الظرف الحالي، وقال العسكري لـ«الأخبار» إن «المقترح كان قد طرح قبل بضع سنوات، إلا أنه جوبه برفض بعض الأطراف السياسية التي تخوفت من انخراط أصناف من الميليشيات في هذا الجيش»، مشيراً إلى أن بعض الجهات السياسية كانت قد تخوفت أيضاً من «عسكرة المجتمع»، نتيجة ازدياد أعداد مسلحي القوات المسلحة.

وتأتي هذه التطورات مع نجاح قوات الأمن العراقية وسرايا المتطوعين في فك الطوق عن ناحية أمري المحاصرة منذ 3 أشهر، التي يقطنها نحو 18 ألف تركماني شيعي.

ودخلت أولى طلائع الجنود العراقيين وسرايا المتطوعين عند الساعة الثانية عشرة ظهر الأحد من جهة سليمان بك شمال أمري بعد اشتباكات عنيفة استمرت 7 ساعات بدعم وإسناد من الطيران الحربي وسلاح المدفعية والدبابات.

وقال النائب التركماني نيازي معماري أوغلو في تصريح لـ«الأخبار» إن عملية فك الحصار عن أمري ابتدأت منذ مساء السبت من ثلاثة محاور هي (طور خورماتو - أمري شمالاً، وكفري - أمري شرقاً، والعظيم - أمري جنوباً). وأكد أوغلو تكبير المسلحين خسائر كبيرة دفعت مجاميع منهم إلى الهرب باتجاه جبال حميرين.

ويعتقد خبراء عسكريون أن معركة أمري ستمثل نقطة تحول في ميزان القوى بين الجانبين، في ضوء الحشود التي قام بها كل جانب في الأيام الماضية، وسيستع ذلك تحقيق انتصارات عسكرية في قواطع أخرى، وانتكاسات في صفوف المسلحين.

## تونس عشية الانتخابات: تخمة مرشحين

تقترب تونس من انتخاباتها التشريعية المقررة الشهر المقبل وسط تخم ملحوظ في عدد المرشحين، فيما تطل التهديدات «الإرهابية» من جديد كعامل قد يقلب المشهد الداخلي

لؤلؤس - نورالدين بالطيب

حوالي ستة آلاف تونسي قدّموا ترشحهم ضمن 1500 قائمة ستتنافس للفوز بعضوية بـ 217 مقعداً في مجلس النواب. عدد مهول كشف عنه رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات محمد شفيق صرصار، يؤكد «جنون» المشاركة السياسية الذي أصاب التونسيين بعد خلع الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي.

وقال صرصار، في مؤتمر صحافي عقده أول من أمس عشية إغلاق باب الترشيحات، أنه سيتم إغداد حوالي ستة آلاف شاب لإدارة مكاتب الاقتراع في 26 تشرين الأول المقبل، سينتزعون على 4535 مكتباً داخل البلاد و468 خارجها، وسيكون هناك 10567 مركز اقتراع داخل البلاد و549 خارجها. ووصل عدد القوائم المترشحة إلى 1500 قائمة، منها 890 قائمة حزبية، و459 قائمة مستقلة، و151 قائمة ائتلافية، فيما سيشكل يوم 5 أيلول الجاري الموعد النهائي لضبط القوائم إثر تقديم الطعون وإجراء كل عمليات التثبت والمراجعة، وذلك وفقاً للجنود التي ينص عليها القانون الانتخابي. الموعد الانتخابي الذي ينتظره التونسيون سيكون حاسماً. فهذه المرة لن ينتخبوا مجلساً تأسيسياً لكتابة دستور - استمر ثلاث سنوات خلافاً للقانون - بل سينتخبون مجلس نواب الشعب (البرلمان) لمدة خمس سنوات، وستكون الحكومة مسؤولة أمامه. أما رئيس الجمهورية المقبل، والذي

ستكون ولايته خمس سنوات أيضاً، فسيتخبه الشعب عن طريق الاقتراع المباشر وليس عبر المجلس الوطني التأسيسي كما هي حال الرئيس المؤقت الحالي المنصف المرزوقي. وفي وقت اعتقد عدد كبير من المحللين أن «القوى الديمقراطية»، التي لم «تتجاوز الصفر فاصل» كما كان يحلو لـ«حركة النهضة» وصفها بنهكهم، فهمت الدرس، وهي ستدخل الانتخابات موحدة، إلا أنه في الواقع يبدو أن لا شيء تغير باستثناء محاولات «الجبهة الشعبية» أو «الاتحاد من أجل تونس»، فيما حافظت «حركة النهضة» على تماسكها، الأمر الذي ستكون له انعكاسات على النتائج.

الصورة الظاهرة من الاستعداد للانتخابات التي ينتظرها التونسيون منذ عامين للوصول إلى وضع دائم يقطع مع المرحلة «الانتقالية»، فيها الكثير من الاحتفالية، إذ أن التجربة التونسية، قياساً بتجارب ما عرف



وزير الداخلية يحذر من تهديدات «إرهابية» تستهدف الانتخابات



بـ«الربيع العربي»، تعتبر مخالفة باعتبارها «أقل فداحة» في مجال الحفاظ على مستوى الاستقرار في ظل «حروب الأخوة الأعداء». وفيما يحسب للتونسيين حفاظهم على استقرار مؤسسات الدولة برغم تراجع أدائها، لكن هذه الصورة الوردية تخفي حقيقة ظهرت في حديث وزير الداخلية لطفى بن جدو أول من أمس. إذ أعلن بن جدو،

في «ندوة الولاية»، أن «هناك تهديدات إرهابية جدية تستهدف أساساً الانتخابات، لتسقط البلاد في الفوضى، بما يمكن الخلايا النائمة بالتالي تنفيذ مشروعاتها الذي تحلم به والذي تعد له في نطاق إقليمي ودولي مستفيدة من الوضع في ليبيا». وقال وزير الداخلية التونسي إن «جهودهم (الإرهابيين) منصبة على القيام بضربات تستهدف سلامة الانتخابات»، مستدركاً «وإن شاء الله لن نمكّنهم من ذلك».

وفي السياق ذاته، قال رئيس الحكومة مهدي جمعة إن هناك دولاً، لم يسمها، لا تترشح للتجربة التونسية وتسعى إلى إجهاضها عن طريق بعض المجموعات المتطرفة. لكن جمعة، الذي كان يتحدث في الندوة نفسها، طمأن التونسيين إلى أن الدولة قوية وقادرة على ضمان الاستقرار ولن يخيفها عدد من «الإرهابيين»، مؤكداً أن حكومته ستسلم الحكم إلى «حكومة منتخبة من الشعب التونسي».

تصريحات رئيس الحكومة ووزير داخلية، وإن كانت تمثل رسائل طمأنة للتونسيين وحتى للدول التي ترعى التجربة التونسية، إلا أن المخاوف لم تغادر الشارع التونسي. إذ أن عامين من حكم «الترويكا» شكلت فرصة حقيقية لانتشار تهريب السلاح وتعاطف نفوذ السوق السوداء والجريمة المنظمة ومافيا المال الفاسد وبارونات السلاح والمخدرات. وهؤلاء ليس من مصلحتهم استعادة الدولة لهيبتها وانتخاب حكومة من رحم الشعب الذي يتطلع إلى حكومة تحقق له ما ثار من أحله في الحوض المنجمي عام 2008 وفي بنقردان عام 2010 وفي كامل البلاد بين 17 كانون أول 2010 و14 كانون الثاني 2011، والذي انتهى بسقوط بن علي، لكن مطالب هؤلاء بقيت معلقة ووضع البلاد أزداد سوءاً.

فهل ينجح التونسيون في إنقاذ بلدهم من خراب «الربيع العربي» الذي كانوا أول من بشر به؟ أم تتحرك الخلايا النائمة وتسقط بلاد ابن خلدون والشابي والطاهر الحداد وبورقيبة في فوضى لا أحد يعلم نهايتها؟

## الخليج

## اجتماع جدة: الأولوية لمكافحة «الإرهاب»

أجلت دول مجلس التعاون الخليجي حسم الخلافات التي احتدمت في الأشهر الأخيرة مع قطر، ووصلت إلى حد سحب السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين سفراءها من الدوحة، إذ ركز الاجتماع الأخير لوزراء الخارجية الخليجيين المنعقد في مدينة جدة السعودية على مسألة «التهديدات الإرهابية» التي تواجهها المنطقة، من دون التطرق إلى الخلافات الداخلية. ويرغم ما أثارته زيارة ثلاثة مسؤولين سعوديين رفيعي المستوى، بينهم وزير الخارجية سعود الفيصل، للدوحة منتصف الأسبوع الماضي من تكهنات بأن اجتماع جدة سيتمخض عن حل أو تصعيد للخلاف مع قطر، تطرق البيان الختامي لوزراء الخارجية إلى مسألة «مكافحة الإرهاب» بصورة أساسية. وفي البيان «جددت دول المجلس التأكيد على مواقفها الثابتة بنبذ الإرهاب والتطرف، بكل أشكاله وصوره، ومهما كانت دوافعه ومبرراته وأياً كان مصدره». واعتبر البيان أن «التسامح والتعايش بين الأمم والشعوب من أسس سياستها (دول المجلس) الداخلية والخارجية»، مشدداً على الوقوف «ضد التهديدات الإرهابية التي تواجه المنطقة والعالم، ضماناً للأمن والاستقرار والسلام... والتزام محاربة الفكر الذي تقوم عليه الجماعات الإرهابية وتتغذى

منه، باعتبار أن الإسلام بريء منه». كذلك أكد البيان الختامي «تكثيف الجهود للتعاون الإقليمي والدولي من أجل مكافحة الأعمال الإرهابية، وتقديم مرتكبي هذه الأعمال إلى العدالة والمساءلة»، مضيفاً ترحيبه «بقرار مجلس الأمن الدولي 2170 بتاريخ 15 آب 2014 تحت الفصل السابع، الذي يدين انتشار الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان من قبل المجموعات الإرهابية في العراق وسوريا، وبالأخص تنظيمي داعش وجبهة النصرة، ويفرض عقوبات على الأفراد المرتبطين بهذه المجموعات».

وفي شأن الخلافات مع قطر، قال وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح خالد الصباح، في ختام الاجتماع في جدة، إنه تم الاتفاق على «أسس ومعايير لتجاوز (الخلافات) في أقرب وقت ممكن عبر تنفيذ الالتزامات والتأكد من إزالة كل الشوائب وما علق بمسيرة (التعاون) في المرحلة الماضية». وأوضح أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه يأتي في مرحلة الكل يدرك ويعي فيها المخاطر التي تحيط بالمنطقة، وبالتالي علينا الاستعجال في إزالة كل العوائق والشوائب واستكمال هذه المسيرة» الخليجية المشتركة. ووفق الوزير الكويتي، فإن هناك اتفاقاً كاملاً على الالتزام بتنفيذ ما اتفق عليه بين الدول

(الأخبار، أ ف ب، رويترز)

## الشعب



تداعياتها الخطيرة، ومعتبراً ذلك تصعيداً خارجاً عن التوافق الوطني ويمس هيبة الدولة. كذلك دعا إلى استشعار المسؤولية الوطنية والتخلي عن سياسة التحريض، والاعتصامات وإثارة الاضطرابات والعنف والمطالب الفئوية.

(الأخبار، أ ف ب)

## طائرات فوق طرابلس

عامر محسن

لو أنك قلت لعربي في السبعينيات أن مقاتلات أبو ظبي سوف تشارك، بعد عقود قليلة، في حملات خارجية وتشن غارات في شمال أفريقيا، لاتهمك بالجنون. كصف الطائرات الاماراتية لليبيا هو اشارة الى عامل جديد طراً على الساحة العربية، سوف نضطر للتعايش معه ومع نتائجه في السنوات القادمة.

الموضوع يتمثل في سياسة جديدة تعتمد على الولايات المتحدة في ادارة مناطق نفوذها، وهي تقوم على «تلزيم» مهام الأمن والدفاع - قدر الإمكان - الى حلفائها المحليين، بمعنى أن تصير دول ككوريا واليابان والامارات امتداداً مباشراً للقوة الاميركية، تقاتل الى جانبها وتنوب عنها في كثير من الحالات، وتؤسس في منطقتها «نظاماً اقليمياً» يوقر على اميركا الكثير من الاستثمار العسكري والمادي، اذ يصير دورها مقتصر على التوجيه والادارة وتقسيم المهام.

الامارات، مثلاً، تملك اليوم أحد أقوى أسلحة الجو في العالم، من دون مبالغة، وكل صفقاتها مع اميركا وفرنسا - منذ أواخر التسعينيات - تركز على مبدأ التشغيل المشترك (inter-op-erability) بين المقاتلات المحلية وطائرات ال«ناتو»، أي أنّ أنظمة التواصل ونقل المعلومات وادارة المعركة متماثلة، فيصير بإمكان الطائرات الاماراتية (والسعودية والقطرية وغيرها) أن تشارك ضمن الأسراب الاميركية في أيّة معركة مستقبلية، او حتى أن يستعملها الطيارون الاميركيون مباشرة. بدلاً من أن تبقى الولايات المتحدة على مئات الطائرات والسفن في قواعدها في الخليج والمحيط الهادي، تتمكن هكذا من نقل جزء مهم من «كلفة الهيمنة» الى حلفائها، الذين تصير معداتهم بمثابة احتياط اميركي حاضر للاستعمال في المناطق الساخنة.

في مرحلة لاحقة، ابتدأت مع الادارة الحالية في البيت الأبيض، انتقلت عقيدة «التلزيم» هذه الى درجة أعلى، اذ صارت اميركا تتوقع من حلفائها أن ينفذوا، بأنفسهم وعلى حسابهم، جزءاً أساسياً من المهام التي كانت تضطلع بها في السابق. هذا ما اعتبره البعض، عن خطأ، تراجعاً وانسحاباً لإدارة أوباما، بينما اميركا، في الواقع، تنخرط في عدد من الصراعات والتدخلات يفوق بكثير نشاط ادارة جورج بوش - مع فارق وحيد، وهو أنّ اميركا لا تقف دائماً في الواجهة. لا يغفل عن هذه المسائل إلا من يصدّق النسخة الساذجة عن العلاقات الدولية، فيفترض أنّ سياسات الخليج وتركيا في سوريا، مثلاً، جرت بمعزل عن توجيه الاميركي، أو أنّ الامارات ومصر تقصفان ليبيا بقرار سيادي. كما كتب معلق اميركي بعد الغارات على طرابلس: «إن كنت تعتقد خطأ أن الامارات ومصر قد عملتا من تلقاء نفسيهما ومن دون أوامر اميركية، فأنا أملك جسراً للبيع».